

## نجاحات ولكن ..

## المؤسسات الأهلية بغزة .. الشباب مغيبون فمن يجتاز التحديات؟!!

مشيرة توفيق ووائل عويضة



منذ قيام السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، نشط العديد من المنظمات الأهلية مختلفة الاهتمامات بقطاع غزة، حتى باتت تشمل بما سعت إلى تحقيقه، غالبية مجالات الحياة ... ولأن «العدد في الليمون» كما يقولون، فإن الأهمية لم تتركز بأي شكل من الأشكال في عدد هذه المؤسسات بقدر ما تمحورت حول قدرتها على تحقيق أهدافها انسجاماً مع احتياجات مجتمع عاش طويلاً تحت بطش الاحتلال.

أستاذ علم الاجتماع السياسي والناشط المجتمعي الدكتور حسام أبو ستة يضع كفه على الجرح فيقول: ما زال جُل هذه المؤسسات غير قادر على تحقيق أهدافه وتحقيق الفارق المتوقع منه، إنه لم يقدم سوى القليل، وهذا باعتقادي يظهر من عمق واتساع الفجوة الكبيرة بين الواقع المجتمعي الفلسطيني الغزي، وبين ما تصبو إليه المنظمات الأهلية العاملة به، فضعه كأهداف في خططها الإستراتيجية.

وفي معرض إجابته على تساؤل حول أبرز المجالات المطلوب العمل عليها في ظل التركيز على العمل الإغاثي، يرى أبو ستة أنه «لا يمكن تقييم تلك المنظمات من خلال جيل واحد من أجيالها؛ فالمنظمات ذات الهدف الإغاثي عرفها العالم والمجتمع الفلسطيني في بدايات تشكل المجتمع المدني وجاءت لتلبية لبعض الاحتياجات الطارئة، واستمرت لتحقيق هذا الهدف»، مشيراً إلى وجود أجيال أخرى كجيل المنظمات التنموية، والمنظمات الناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان، والتي شكلت قفزة نوعية في مسار العمل.

## إستراتيجية موحدة

ويؤكد أبو ستة الذي حملت رسالة الدكتوراه خاصته عنوان «جهود منظمات حقوق الإنسان في الدفاع عن المواطن الفلسطيني»، أنه في ظل بلوغ نسبة المنظمات الخيرية 30٪ تقريباً من إجمالي المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين، وبلوغ نسبة المنظمات التنموية ما يقارب 20٪، والمنظمات الناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان تقريباً 5٪، فإن الأثر المطلوب يتبلور حين يحقق التكامل في الأدوار، وتوضع إستراتيجية موحدة للعمل الأهلي الفلسطيني.

وعلى رأس قائمة ترصد أبرز المشكلات والعقبات التي تعاني منها المؤسسات الأهلية، يضع أبو ستة الواقع السياسي الفلسطيني والانقسام، يليه التمويل الأجنبي، وبخاصة المشروط بشروط مسبقة أو مرهون بنشاط دون الآخر.

كما يستكمل بنود هذه القائمة مضيفاً: يصف ناشطون في المجتمع المدني القانون الفلسطيني الذي ينظم عمل المنظمات الأهلية بأنه جيد، إلا أنه يحتاج لبعض التطوير، وبخاصة فيما يتعلق بالجهة الرسمية التي تشرف على عمل تلك المنظمات، حيث أن القانون الفلسطيني أعطى هذا الحق لوزارة الداخلية، ما ساعدها على التدخل غير المبرر في عمل تلك المنظمات، وفي دراستين متعاقبتين أجريتهما في العامين 2007 و 2010 اهتمنا بنشاط المنظمات الأهلية، اعتبرت تدخل الجهات الأمنية في عمل المنظمات الأهلية أبرز الإشكاليات والعقبات التي تعيق نشاطها.

وكتقييم سريع لأحد الأدوار الملقاة على عاتق القطاع الأهلي الغزي، تحدث أبو ستة عن الشباب الذين يشكلون الفئة الأكبر من فئات المجتمع الفلسطيني، وعن واقعهم الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، دون أن يلحظ أحد أي تحسن ملحوظ تحقق بفعل أعداد كبيرة من المنظمات التي أنشئت من أجل الرقي بهم، باستثناء القليل من تعزيز قدراتهم وتنميتها.

## الشواهد والحالات

ويعتقد أبو ستة في هذا الإطار أن السبب يكمن في عوامل عدة تتعلق بالمنظمات والمؤسسات الأهلية والرسمية، والواقع السياسي والتشريعي الفلسطيني،

عليه القول: هذا اعتقاد خاطئ، لأن حل مشكلة البطالة هو مسؤولية الحكومة، ولكن للأسف بدأت المؤسسات تستجيب لهذه الضغوط، وبدأت تخصص موازنات لوظائف مؤقتة للشباب كما في مشاريع تشغيل الخريجين، الأمر الذي يبعدها تماماً عن التنمية بأشكالها كافة.

وينتقد عبد الهادي المؤسسات الحزبية التي «باتت كثيرة، ومنتشرة، وتقوم على خدمة أغراض سياسية تفسد البيئة التنموية التي تقوم على التطوير والإبداع، لأن معايير التوظيف فيها تغيب عنها النزاهة والشفافية لمصلحة الوساطة والحزبية، كما تغيب عنها عمليات المساءلة الدورية وعدم تطبيق العقوبات الصارمة، كما أنها تعج بالموظفين عديمي الكفاءة لأنهم توظفوا بناء على خلفياتهم الحزبية أو معارفهم ونفوذهم، بالإضافة إلى أن معظمها يُدار بنظرية وشخصية الرجل الواحد، وكأنها ملك خاص له».

## التقرير الشهري أهم

كما يُحمّل عبد الهادي الشباب أنفسهم جزءاً من مسؤولية فساد المؤسسات، «لأن الواحد منهم لا يتابع ولا يبحث عن ورقة المعايير التي على أساسها تختار المؤسسات موظفيها، ويعلق عدم توظيفه على شناعة الحظ أو النصيب أو حتى الوساطة».

وتتمثل التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني، حسب عبد الهادي، في فرض الأولويات والسياسة التمويلية على الممولين وليس العكس، وتعزيز ممارسات الحكم الرشيد بكل متطلباته داخل المؤسسات، وتطوير قانون المؤسسات بما يتناسب مع التطور الحاصل، وزيادة مساحة الحريات المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني لتطبيق برامجها، وتعزيز وتفعيل التشبيك بين المنظمات الأهلية على الصعيد المحلي، وعدم الاعتماد الكلي على التمويل الأجنبي والخارجي؛ من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

## حقوق العاملين

ولمستقبل القطاع الأهلي الغزي في ظل هذه التحديات يتوقع عبد الهادي أن «القطاع الأهلي لن يموت، بالعكس هو قطاع متجدد وقد خطى خطوات كبيرة، وتطور بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين، وفلسطين تمتلك مؤسسات مجتمع مدني قوية مقارنة بالدول العربية، لوجود مؤسسات كثيرة أصبحت تمتلك الخبرة الطويلة والتجربة الثرية في هذا المجال، ولكن هذا ليس معناه أنها وصلت إلى درجة الكمال».

في السياق ذاته، تحمد الناشطة الحقوقية أميرة البحصي الله على وجود المؤسسات الأهلية في قطاع غزة جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص الضعيف أصلاً، والقطاع الحكومي المثقل بالموظفين، لافتة إلى الفرصة التي أتاحتها لها هذه المؤسسات كشابة عاطلة عن العمل من أجل تبني قضايا المرأة والشباب والدفاع عنها.

لكن البحصي التي تطوعت وعملت لأعوام في مؤسسات حقوقية وأخرى اجتماعية، تفقد بشكل كبير لهيئة نقابية وجهة رسمية تعبر عن العاملين في هذا القطاع، وتتبنى قضاياهم، وتدافع عنهم عند تعرض حقوقهم لأي انتهاك، كما تبدو مستاءة من ضعف وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، وتقرم جراتهم في الدفاع عنها.

لكن البحصي التي تطوعت وعملت لأعوام في مؤسسات حقوقية وأخرى اجتماعية، تفقد بشكل كبير لهيئة نقابية وجهة رسمية تعبر عن العاملين في هذا القطاع، وتتبنى قضاياهم، وتدافع عنهم عند تعرض حقوقهم لأي انتهاك، كما تبدو مستاءة من ضعف وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، وتقرم جراتهم في الدفاع عنها.

لكن البحصي التي تطوعت وعملت لأعوام في مؤسسات حقوقية وأخرى اجتماعية، تفقد بشكل كبير لهيئة نقابية وجهة رسمية تعبر عن العاملين في هذا القطاع، وتتبنى قضاياهم، وتدافع عنهم عند تعرض حقوقهم لأي انتهاك، كما تبدو مستاءة من ضعف وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، وتقرم جراتهم في الدفاع عنها.

لكن البحصي التي تطوعت وعملت لأعوام في مؤسسات حقوقية وأخرى اجتماعية، تفقد بشكل كبير لهيئة نقابية وجهة رسمية تعبر عن العاملين في هذا القطاع، وتتبنى قضاياهم، وتدافع عنهم عند تعرض حقوقهم لأي انتهاك، كما تبدو مستاءة من ضعف وعيهم بحقوقهم وواجباتهم، وتقرم جراتهم في الدفاع عنها.